الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.9

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr :.General
28 January 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ويناويزر ..... (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

البند ٩٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (تابع)**

البند ٩٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)**

البند ٩٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)**

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

** بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-62283 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع).(A/C.3/57/L.8 and L.10)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3/57/L.9)

مشروع القرار A/C.3/57/L.8 المعنون"معهد الأمم المتحدة الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين"

١ - **السيدة خليل** (مصر): تحدثت باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الإفريقية، وقدمت مشروع القرار A/C.3/57/L.8.

مشروع القرار A/C.3/57/L.10 المعنون"تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدرتها على التعاون التقني"

٢ - **السيدة بورزي كورناتشيا** (إيطاليا): قدمت مشروع القرار باسم مقدميه الواردة أسماؤهم في مقدمته، فقالت إن مناقشات اللجنة أكدت الحاجة إلى نهج عالمي متكامل لزيادة الأمن الدولي. وأضافت أنه تم تعريف عناصر التهديدات العالمية الجديدة بأنها جريمة منظمة عابرة للحدود، والاتجار بالأشخاص، والفساد، والإرهاب. وبرز توافُق في الآراء على أنه يجب معالجة هذه الآفات على الفور. وإن الحاجة تدعو إلى التزام دائم بتقديم تعاون تقني كافٍ مع الدول الأعضاء لتعزيز المؤسسات الوطنية والقانون والنظام. وبيَّن تقرير الأمين العام الأخير بشأن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني (A/57/153)، الخطوط العريضة للأولويات الراهنة لمركز منع الجريمة الدولية، وهي مكافحة الجريمة المنظمة عبر الدولية والفساد. ووفر التقرير أيضاً معلومات عن أنشطة التعاون التقني للمركز في مجال البرامج العالمية لمكافحة الفساد، والاتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وارتفع عدد مشاريع التعاون التقني من ٥ في عام ١٩٩٨ إلى ٣٢ في عام ٢٠٠١، وكان ثمة تفاوت كبير بين أنشطة المركز وموارده.

٣ - وقالت إنه يُقصد بمشروع القرار أن يكون استجابة ملموسة للتوصيات الواردة في تقريرالأمين العام التي تدعو إلى بذل المزيد من الجهود الشاملة من أجل تعزيز قدرة البرنامج على توفير القيادة وتقديم الخدمات اللازمة في المجالات ذات الأولوية الرئيسية.

٤ - **الرئيس:** قال إن الاتحاد الروسي، وإسرائيل، وألمانيا، وأوغندا، وآيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وتايلند، وتركيا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وسلوفاكيا، والسنغال، وسوازيلند، والسويد، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، وكندا، وكينيا، ولكسمبرغ، ومدغشقر، والمملكة المتحدة، ونيجيريا هي أيضاً ترغب في المشاركة في تقديم مشروع القرار.

٥ - **السيدة أيوسو** (الأرجنتيين): قالت إنه يشرِّف الأرجنتين أن تكون من بين مقدمي مشروع القرار، كما فعلت كل سنة. غير أنه فيما يتعلق بتعزيز فرع مكافحة الإرهاب في الأمانة العامة يفهم وفدها أن هذا العمل لن يعدِّل وظائف الفرع أو يؤدّي إلى تكرار المهام أو المبادرات في ذلك المجال.

مشروع القرار A/C.3/57/L.9 المعنون"التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية"

٦ - **السيد سيمانكاس** (المكسيك): قدم مشروع القرار A/C.3/57/L.9 بالنيابة عن مقدميه الواردة أسماؤهم في مقدمة مشروع القرار وإثيوبيا، وإسرائيل، وأنتيغوا وبربودا، وبروني دار السلام، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وتوغو، وجمهورية

الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسلوفاكيا، والسنغال، وسوازيلند، والفلبين، والكاميرون، وكمبوديا، وليتوانيا، ومالطة، وميانمار. وقال إن وفده قام، رداً على طلب اللجنة تبسيط مشروع القرار، بمراجعة النص بغية حذف المفاهيم المكررة والمفاهيم التي لم تعد مهمة، مع بذل عناية لكي تنعكس مصالح كل البلدان والمجموعات والمناطق الإقليمية على الوجه الصحيح قي مشروع القرار.

٧ - **الرئيس:** قال إن الرأس الأخضر، وغانا، وغينيا-بيساو، وجمهورية كوريا، وكازاخستان، وكرواتيا، وكينيا، وليبريا، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي تود هي أيضاً أن تشارك في تقديم مشروع القرار.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (تابع) (A/57/115)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/57/3, A/57/67-E/2002/45, A/57/139 and Corr.1, A/57/218 and Corr.1 and A/57/352; A/C.3/57/L.6; E/CN.5/2002/2)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع) (A/57/93)

٨ - **السيدة جنكين** (أستراليا): تكلمت بوصفها ممثلة الشباب وأشارت إلى البند ٩٨ من جدول الأعمال فقالت إن الشباب يتأثرون بسلسلة عريضة من القضايا الاجتماعية، وهم معنيون بها، بينما يشكل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، والعولمة، تحديات جديدة للشباب. وقالت إن الشباب جهات فاعلة للتغيير الاجتماعي ويتأثرون بهذا التغيير. ومن الأهمية بمكان أن يشاركوا في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، لأنهم هم الذين سيعيشون مع عواقب القرارات التي تُتَّخَذُ اليوم. وليس الشباب مجرد قادة الغد، وإنما ينبغي أن يُنظَرَ إليهم كشركاء نشطين وشرعيين في المجتمع اليوم.

٩ - وأضافت أن تطورات هامة قد اتُّخِذَت بزيادة مشاركة الشباب على الصعيد الدولي في السنوات الأخيرة. وأهم من ذلك أن مجموعات الشباب تؤدي دوراً قَيِّماً في المؤتمرات العالمية. وقالت إن أستراليا ضمت ممثلاً للشباب إلى وفدها إلى الجمعية العامة كل سنة منذ عام ١٩٩٩، وتشجع الدول الأخرى بقوة على أن تحذو حذوها. وقالت إن المجتمع الدولي يجب أن يضمن سماع أصوات الشباب الممثلين لكل الأقليات. ومن الضروري أيضاً أن تتاح لهم فرص ذات معنى للمشاركة، مما يمكِّن الحكومات والمنظمات غير الحكومية من الاستفادة من خبراتهم ودرايتهم؛ وفي كثير من الأحيان كانت أكثر المنظمات تأثيراً في معالجة القضايا التي يواجهها الشباب هي المنظمات التي يوجد فيها حضور قوي للشباب.

١٠- وقالت أيضاً إن الحكومة الأسترالية ملتزمة بتشجيع مشاركة الشباب، والدخول في حوار مع الشباب. وهي من المؤيدين الأقوياء لمنتدى الشباب العالمي. وأشارت إلى أن اقتراحات قُدِّمَت للاستعاضة عن المنتدى باجتماعات أصغر، لكن المنتدى ذو طابع فريد من حيث شرعيته وصورته. وكانت محدودية الموارد دائماً اعتباراً هاماً لدى تنظيم أحداث بهذا الحجم، لكن المنتدى الذي تُوفَّرُ له موارد جيدة، ويعقد على فترات أقل تواتراً، يتيح وقتاً كافياً للتخطيط ويفرج عن موارد لمتابعة المقترحات البديلة.

١١ - **السيدة أكساكال** (السويد): تكلمت بوصفها ممثلة الشباب في وفدها فقالت إنه لا يمكن تحقيق التنمية البشرية والديمقراطية إذا تُرِك نصف السكان خارج إطارهما، وإن مشاركة الشباب مشاركةً ذات معنىً تعني أنه يجب الاعتراف

بأسباب قوة الشباب واهتماماتهم وقدراتهم وتعزيزها. ويمكن تحقيق ذلك بإتاحة فرص حقيقية للشباب ليصبحوا مشاركين في اتخاذ القرارات على كل مستويات المجتمع. فكثيراً ما كان يُساءُ تقدير قدراتهم ومعارفهم، وإذا شارك الشباب على الصعيد الوطني سيزداد نفوذهم الدولي بصورة تلقائية. ويجب أن تجتمع منظمات الشباب وتعمل مجتمعةً بدعم مالي وتشجيع من الحكومات. ومن شأن هذا التعاون أن يعزز المجتمع المدني ويزيد نفوذ الشباب في المسرح العالمي. وينبغي للحكومات، بما فيها حكومات البلدان النامية، أن تشرك ممثلي الشباب في وفودها إلى الجمعية العامة.

١٢ - وأشارت إلى أن المجتمعات كانت تفشل أحياناً في النهوض بمسؤولياتها عن إشراك الشباب. ومن الأمثلة على ذلك الشباب المسلمون الذين وقعوا ضحية الهجمات التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والشابات المسلمات اللائي وقعن ضحايا القتل بدافع صون الشرف. ولم يعرف الذي قاموا بهجمات ١١ أيلول/سبتمبر أو يكترثوا بكون مجموعة أخرى من الأبرياء ستكون هي أيضاً ضحية لهذه الهجمات، بسبب ظهور زيادة فورية في العنف ضد المسلمين ومناصبتهم العداء، لا سيما في العالم الغربي. واستشهدت بأمثلة على اعتداءات لفظية وبدنية على شبان من أصل مسلم، ومع أن العنف المباشر قد خفت حدته ما زال أولئك الشباب يشعرون بأنهم عرضة للشبهة والعداء. ولفتت الانتباه أيضاً إلى حالة شابة كردية تعيش في السويد قتلها والدها رمياً بالرصاص لتحدّيها الأعراف الثقافية لأسرتها. وقالت إن هذه الأفعال يجب اعتبارها حالات قتل متعمد ويجب ألا تُقبل على اعتبار أنها "دفاع عن شرف الأسرة".وأضافت أنها هي نفسها لا تبدو ذات مظهر سويدي عادي، وأن أصولها جاءت من آسيا الوسطى وأنها كانت مسلمة. وإنها لا تنتمي إلى مجرد ثقافة واحدة أو إثنية واحدة أو معتقَد واحد، وإن من دواعي سرورها أن السويد تعترف بتلك الحقيقة.

١٣ - وقالت إن استبعاد الشباب مدمِّرٌ للمجتمع، ويهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإن إشراك الشباب مسؤولية ينبغي النهوض بها لتجنُّب تهميشهم وهم كهول.

١٤ - **السيد تشودري** (بنغلاديش): أشار إلى أن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ قد عيَّن ثلاثة مجالات رئيسية للاهتمام، هي: الفقر والبطالة والاندماج الاجتماعي. واعترفت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ومؤتمر القمة للألفية أيضاً بأن البرنامج الاجتماعي جزء أساسي من كل الجهود الإنمائية. واختارت لجنة التنمية الاجتماعية "التعاون الوطني والدولي للتنمية الاجتماعية" باعتباره الموضوع الرئيسي لدورتها الحادية والأربعين — التي يرأسها وفده — نظراً إلى حاجة الدول إلى التشارك في خبراتها وتعزيز الشراكات فيما بينها.

١٥ - قال إن الإطار الأساسي للتنمية الاجتماعية في بنغلاديش مكرس في الدستور. وقد اضطلعت حكومته بسلسلة عريضة من البرامج لتعزيز الحكم الصالح، وإصلاح النظام القضائي، وتعزيز الإدارة وبناء القدرات. وهي تعلِّق أهمية كبرى على قضايا الأشخاص المعوقين وترحب بعمل اللجنة المخصصة المعنية بمقترحات اتفاقية دولية لتعزيز حقوقهم وكرامتهم وحمايتها. وأضاف أن الحكومة تعمل في تعاون وثيق مع المجتمع المدني لتوفير التعليم والتدريب والفرص الاقتصادية وإعادة التأهيل للأشخاص المعوقين. وإن الأسرة كوحدة اجتماعية تقوم بدور حيوي وتقدم العناية الأولية للأطفال والشباب والشيوخ دائماً. ولذلك فإن وفده يأمل في أن يؤدي الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤ إلى دمج منظورات الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع بأسره.

١٦ - وقال إن الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة كانت مَعْلَماً للتنمية الاجتماعية. وتنبأت الإحصاءات بأن عدد

الأشخاص الذين هم في سن الستين أو أكثر سيتضاعف في عام ٢٠٥٠، وستكون أغلبية هؤلاء المسنين من سكان البلدان النامية. ولذلك يتفق وفده مع وجهة نظر الأمين العام بشأن الحاجة إلى تعزيز برامج الأمم المتحدة المعنية بالشيخوخة. وقال إن الحكومة في بنغلاديش وجهت برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية للمسنين.

١٧ - وأضاف أن وفده يرحب بالرسالة الواضحة التي بعثها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد مؤخراً في جوهانسبيرغ، بجنوب إفريقيا، ومفادها أنه لا يمكن أن تكون ثمة تنمية مستدامة دون تنمية اجتماعية. وقال إن بنغلاديش تؤمن بأن التنمية أساساً مسؤولية وطنية، لكنها لا يمكن تحقيقها دون دعم دولي وتفهُّم دولي. ففي سياق الأسواق الحرة يجب أن تضمن الحكومة وضع شبكة سلامة لحماية الأشخاص الذين يُخشى عليهم من الوقوع.

١٨ - **السيدة غارسيا** (الفلبين): قالت إن زيادة التحضُّر رفعت عدد النساء المشاركات في سوق العمل، وأوجدت أوجُهُ التقدم في تكنولوجيا المعلومات إمكانيات لزيادة الإنتاجية في كثير من البلدان. غير أن هذه التغيرات كانت لها آثار بعيدة المدى على القرارات التي يجب أن تتخذها الحكومات فيما يتعلق بالعناية الصحية والتعليم والمأوى والنقل والأمن الغذائي والبيئة.

١٩ - وقالت إن العولمة والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تحل مشكلة التفاوتات الاقتصادية والفقر. فما زالت الأسر والمسنون والفئات الضعيفة تواجه تحديات هائلة. ولذلك كان من دواعي سرور وفدها أن يلاحظ الاستعدادات الجارية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. فالأسرة تؤدي دوراً هاماً في المجتمع الفلبيني باعتبارها الجهة الرئيسية المقدمة للعناية بالمسنين والشباب والمعوقين.

٢٠ - وأشارت إلى أن خطة العمل الدولية للشيخوخة، ٢٠٠٢، التي اعتمدتها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، رأت في الشيخوخة تحدِّياً وفرصةً. فدعت إلى تغيير في المواقف إزاء السياسات والخطط والبرامج لاستغلال إمكانيات الشيخوخة في الألفية الجديدة. وقالت إن الشيوخ في الفلبين يشكلون نسبة صغيرة من مجموع السكان، لكن عددهم سيصل إلى عشرة ملايين في عام ٢٠٢٠. لذلك لا يمكن السماح بأن يمر العقدان القادمان دون استعداد؛ ومن بين هذه الاستعدادات خطة عمل خمسية للشيخوخة وعدد من الأنشطة لزيادة الوعي بأن المسنين أيضاً شركاء في التنمية.

٢١ - وأشارت إلى أن المعوقين ما زالوا مهمشين. وقالت إن نسبة عالية من المعوقين تعيش في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأن أسباب إعاقاتهم مرتبطة بالفقر. وقد سعت حكومتها إلى تقليل ضعفهم وتعميم حصولهم على الفرص الاجتماعية والطبية والتعليمية وفرص العمالة. ويجب توفير موارد لتعزيز الجهود الوطنية لتنفيذ أنشطة لصالح الذين هم في أوضاع أشد خطورة نتيجةً للفقر. ويأمل وفدها على وجه الخصوص في تمديد حساب التنمية لسنة أخرى لتسهيل الجهود الوطنية والإقليمية لمعالجة احتياجات المعوقين.

٢٢ - **السيد أهلواليا** (الهند): قال إن التنمية الاجتماعية هي الأساس الذي تقوم عليه أهداف التنمية الأخرى. ولتحقيق هذه الغاية يلزم إقامة نظام تعليمي موجه نحو الوظائف، وقد حققت الهند تقدُّماً هائلاً في هذا المجال، فرفعت نسبة المتعلمين من ١٨% بُعَيْدَ الاستقلال، في عام ١٩٥١، إلى ٦٥% في عام ٢٠٠١. وقد أخذت الحكومة على عاتقها التزاماً بضمان التعليم الإلزامي المجاني في المرحلة الابتدائية وإزالة الأمية مع الأمر بتسجيل كل الأطفال في المدارس بحلول عام ٢٠٠٣. وسيكون الاحتفال بعقد الأمم المتحدة لمكافحة الأمية ابتداءً من عام ٢٠٠٣ ذا أهمية بالغة

في تحقيق الهدف الدولي، المتمثل بـ "التعليم للجميع". فتعلُّم السكان ضروري للتنمية الاجتماعية وبناء الأمة في أي بلد.

٢٣ - وأشار إلى أن خطة العمل الدولية للشيخوخة تركز على احتياجات المستقبل والزيادة المتوقعة في عدد المسنين بين السكان بحلول عام ٢٠٥٠. وفيما يتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة يشجع وفده منظمة الأمم المتحدة على زيادة الوعي بهذا الجانب البالغ الأهمية من جوانب التنمية الاجتماعية. ويلزم بذل جهود أخرى لتوفير فرص عمل كافية للشباب؛ وينبغي دمج وقائع الأوضاع الاجتماعية في الاقتصادات المختلفة لتحقيق تعاون دولي ذي معنى في هذا القطاع.

٢٤ - ولاحظ أن التقرير المقدم عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/57/115) كرر تأكيد الأهمية المعلقة على القضاء على الفقر. فقد اعترف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بالحاجة إلى بيئة تمكينية ووافق المجتمع الدولي فيما بعد على ضرورة زيادة تدفق الموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. غير أنه قد حان الوقت لأن تؤتي الاتفاقيات الدولية أُكُلَها. وحث وفده الشركاء في التنمية على المساهمة بنشاط أكبر نحو تحقيق أهداف إعلان كوبنهاغن والإضافات المتابعة لجدول أعمال التنمية الاجتماعية.

٢٥ - **المطران مارتينو** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن وفده ضم صوته إلى أصوات الآخرين في اعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة، لكنه لاحظ البيان الذي أُدليَ به أثناء المناقشة العامة في جمعية مدريد، القائل إن كثيراً جداً من المسنّين في العالم لم يكونوا يدرون أن الاجتماع منعقد، ناهيك عن معرفتهم أنه أسفر عن خطة عمل. وعلاوةً على ذلك، يعتقد وفده بأن تقرير الأمين العام عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/57/93) لم يبلغ الحد الكافي في توصياته.

٢٦ - وقال إنه يجب شمول المسنّين كمندوبين مسؤولين في القرارات التي تؤثر علىحياتهم ومستقبلهم. وإن ترجمة خطة العمل إلى حقيقة واقعة تتطلب نشر المعلومات عنها وتصميم برامج ابتكارية تضع حداً لتهميش المسنّين. ومن شأن المجتمع الشمولي الذي يضم أناساً من جميع الأعمار، على أساس المساواة بين الأجيال، أن يضمن للمسنّين مكانهم الصحيح.

٢٧ - تدير الكنيسة الكاثوليكية أكثر من ١٣ ٠٠٠ بيت ومنزل ومؤسسة رعاية في سائر أنحاء العالم - لكن عدد الأشخاص المسنّين الذين تخدمهم هذه المؤسسات، باعتراف الكنيسة، لا يساوي إلا نسبة صغيرة من الأشخاص الذين بلغوا سن الستين أو زادوا عنه. وستواصل الكنيسة وضع برامج لمساعدة المجتمع على تقدير الكنز الذي يمثله هؤلاء الناس.

٢٨ - **السيد فان دن بيرغ** (هولندا): قال إن وفده يود أن يرثي المرحوم الأمير كلاوس، قرين الملكة بيتريس، ملكة هولندا.

٢٩ - **الرئيس:** قدم التعازي باسم اللجنة.

٣٠ - **السيدة بيترز** (هولندا): تكلمت بوصفها ممثلة الشباب فقالت إن الشباب أخذوا يفقدون ثقتهم بمنظومة الأمم المتحدة كوسيلة لحل مشاكل العالم. فقد كانت الأمم المتحدة من قبل رمزاً لمستقبل سلمي وأكثر إنصافاً، بينما يُنظَرُ إليها الآن باعتبارها رمزاً للفشل والنفاق. وما زالت قلة عزم الدول الأعضاء تُضيع فرص تنمية الشباب. ويود الشباب بدورهم أن يتركوا بصماتهم على العالم وأن يأخذوا بزمام معيشتهم. وفي غياب التساوي في الفرص والمشاركة التي لها معنى في عمل الحكومات والمنظمات الدولية، يرجَّح

أن يصبحوا مجرمين وعنيفين بدلاً من أن يكونوا مواطنين صالحين.

٣١ - وأشارت إلى أن الشباب في كل أنحاء العالم ينشئون منظماتهم غير الحكومية وحركاتهم السياسية منذ سنين. وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قاموا بمبادرات لتشجيع الحوار بين الثقافات والتفاهم.

٣٢ - ويبين العدد الهائل من المبادرات التي اتُّخِذَت منذ اعتماد برنامج العمل العالمي للشباب أن المجتمع الدولي يعترف بالشباب كقوة هامة تدفع في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذه القوة لا تُسَخَّر تسخيراً فعّالاً بسبب قلة الدعم والاتصالات والتفاهم. وينبغي إعادة تسمية برنامج العمل ليصبح اسمه "برنامج العمل العالمي للشباب ومن قبل الشباب ومع الشباب"، وينبغي أن يؤدي الشباب دوراً نشطاً في تقييمه.

٣٣ - وقالت إنه يجب أن تنظر الدول الأعضاء إلى أهداف التنمية للألفية باعتبارها الحد الأدنى لما يجب عمله للإبقاء على رؤية مستقبل سلمي زاهر وأكثر إنصافاً للشباب في كل مكان. ودعت الحكومات إلى: زيادة الاستثمار في الشباب وفي مشاركة الشباب؛ والإحاطة علماً بنتظمات الشباب وحركاتهم السياسية وتأييدها والاتصال بها؛ وإدخال ممثلين للشباب في وفودها إلى الجمعية العامة؛ والعمل مع الشباب لجعل الأمم المتحدة منظمة لا للنوايا الحسنة فحسب وإنما للنتائج الحسنة أيضاً.

٣٤ - **السيدة مومونجو** (ناميبيا): قالت إن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين يظل تحدِّياً كبيراً في ناميبيا. وإن الحكومة ملتزمة بالتنمية البشرية وخصصت ما يقرب من ضعف الهدف البالغ ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للبرامج الاجتماعية.

٣٥ - وأضافت أن تخفيض حدة الفقر واحد من أهداف التنمية الوطنية وبُذلت جهود لإدراج برامج التنمية الإقليمية في السياسة الوطنية ذات الصلة. وقد ركزت استراتيجية البلد لتخفيف حدة الفقر، فيما ركزت عليه، على استخدام الموارد العامة بكفاءة وإنصاف، والتوسُّع الزراعي المنصف — بما في ذلك الأمن الغذائي والمحاصيل البديلة — والقضايا غير الرسمية والأعمال الحرة.

٣٦ - وقالت إنه أنشئ مشروع لتوظيف الشباب من شأنه أن يوجد عملاً للشباب، لا سيما خريجي المدارس. ومن بين المبادرات الأخرى التي قامت بها الحكومة إنشاء مراكز المهارات المجتمعية وخدمة وطنية للشباب تهدف إلى تعليم شؤون البلديات والمهارات الوظيفية. وكذلك قُدِّمَت برامج تستهدف الشباب في مجالات التعليم الفني والمهني والصحة وقضاء الأحداث.

٣٧ - وكانت خطة العمل الدولية للشيخوخة هي المرشد في رسم سياسة ناميبيا بشأن المسنّين. والواقع أن ناميبيا كانت بلداً من البلدان القليلة في إفريقيا جنوبي الصحراء التي منحت تقاعداً شهرياً للمسنّين. وقدمت الدولة استحقاقات لدفع تكاليف الجنازة للمسنّين في ناميبيا تدفع من أموال الدولة.

٣٨ - وأضافت أن الحكومة رسمت سياسة وطنية بشأن الإعاقات منذ عام ١٩٩٧، تهدف إلى ضمان تمتُّع المعوقين بنفس الحقوق والفرص المتاحة للمواطنين الآخرين. وتُرجم الدستور الناميبي مؤخراً إلى لغة الإشارة وطبع بلغة بريل.

٣٩ - وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي خطتها الحكومة في هذه المجالات، ما زالت هناك عوامل عديدة تعكس اتجاه المكاسب الإنمائية التي تحققت بعرق الجبين، وليس أقل هذه العوامل الجفاف الشديد، وتفشّي الفقر، وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز

المناعي المكتسب (الإيدز). ونظراً إلى محدودية الموارد المتاحة للحكومة، تستدعي هذه التحدِّيات اتخاذ تدابير سريعة ومنسقة ومزيداً من دعم وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة كلها.

٤٠ - **السيدة كابَلاتا** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر هي الاهتمامات الغالبة للحكومة. وقد سعت الحكومة، بمواردها المحدودة، إلى تحسين النمو الاقتصادي بتعبئة الموارد المترلية وزيادة الكفاءة والمحاسبة. وأجريت مراجعة لتشريعات ملكية الأرض لضمان زيادة إمكانيات وصول جميع المواطنين إلى الأرض. وشُقَّ المزيد من الطرق وحُسِّنَت نظم توفير العناية الصحية، وبُنِيَ المزيد من غرف التدريس. وكذلك حقق مشروع توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال نجاحاً كبيراً.

٤١ - غير أن البلد ما زال بعيداً عن تحقيق أهداف كوبنهاغن، وما فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) سوى واحد من التحدِّيات التي تقوِّض جهود الحكومة. فهي تواجه أيضاً مهمة جعل العولمة تعمل لصالحها، لأن العولمة حتى الآن لم تزد على أن استوعبت اقتصاد البلد بدلاً من أن تقدم له أي مشاركة أو شراكة حقيقية.

٤٢ - وقالت إنه يجب تعميم قضية الشيخوخة في جميع سياسات التنمية الاجتماعية واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر. ويجب تخصيص الأموال اللازمة لوحدة الشيخوخة في شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية لتمكينها من أداء وظيفتها بفعالية، لا سيما في مساعدة الجهود الوطنية لتنفيذ أهداف مدريد.

٤٣ - وأضافت أن مستقبل أي بلد يتوقف على شعبه، لا سيما الشباب. وهكذا يبدو بقاء البشرية نفسه في خطر، لأن الشباب هم أكثر الناس إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، وتُرِكوا فريسة للمخدرات والجُنَح. ومن الواضح أن من مصلحة جميع الحكومات أن تدخل قضايا الشباب في خطط التنمية الوطنية. وإن حكومة تترانيا، من جانبها، مصممة على الاستفادة من هذا المورد البشري الهام.

٤٤ - وقالت إن الأهداف موجودة، وكل ما يلزم هو الإرادة السياسية والواقعية الاقتصادية لترجمة الخطط والمبادرات إلى واقع.

٤٥ - **السيد كونفورو** (مالي): قال إن تدابير ملموسة مختلفة اضطُلِعَ بها في إطار الاستراتيجية الوطنية لتخفيف حدة الفقر، التي يقوم نهجُها على التشارك. وحُوِّل اتخاذ القرارات إلى النظام اللامركزي بتشكيل أكثر من ٧٠٠ جمعية تعاونية، ووضع برامج اجتماعية بعيدة المدى لفائدة الفقراء، في مجالات من بينها التعليم والصحة. وأُدخِلَت كذلك مشاريع الائتمان الصغير في المناطق الجافة وقُدِّمَ دعم إلى المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تنفيذ أنشطة مدرَّة للدخل. وأنشئ كذلك مصرف للتضامن وصندوق للتضامن الوطني.

٤٦ - وقال إن التضامن والتشارك قيم إفريقية تقليدية. وبهذه الروح سُمِّيَ شهر تشرين الأول/أكتوبر "شهر التضامن" في مالي، حيث استفادت القطاعات الضعيفة من السكان من الأعمال الخَيِّرَة التي قامت بها المجتمعات المحلية. وجرى العرف بأن يؤدي المسنّون دوراً هاماً في المجتمع المالي. فكما قيل في إفريقيا، إن وفاة رجل عجوز كحريق مكتبة. وأنشأت الحكومة آليات مؤسسية لإجراء بحوث في الشيخوخة، وتقديم مساعدة مجانية للمسنّين، وتنسيق الأنشطة ذات الصلة في كل أنحاء البلد.

٤٧ - وقال إن الأسرة، التي هي مركز المجتمع في مالي، تعتبر مقدسة. ولرفع شأن الأسرة، سعت الحكومة إلى تحسين مستويات المعيشة ومراجعة قانون الأسرة وبذلك عززت

سلطة الوالدين وحماية الأطفال. ولم تألُ مالي جهداً في التحضير للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤.

٤٨ - وقال إن سوء التغذية، والمرض، وتدهور البيئة، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة أضافت إلى معاناة المعوقين. وكان في هذا السياق أن قرر الاتحاد الإفريقي تسمية الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩ العقد الإفريقي للمعوقين.

٤٩ - وأضاف أن العالم النامي قضى ٢٠ سنة في تنفيذ برامج تكيُّف هيكلي لم تؤدِّ إلاّ إلى زيادة المظالم الاجتماعية والفقر. وإن الحاجة تدعو إلى حل عادل ودائم لمعالجة قضايا خدمة الديون والوصول إلى الأسواق، ومكافحة الآثار السلبية للعولمة.

٥٠ - **السيد مامبا** (سوازيلند): قال إن بلده يؤيد البيانات التي أدلت بها بوتسوانا باسم جماعة التنمية في الجنوب الإفريقي، وفنزويلا باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

٥١ - فتخفيف حدة الفقر ما زال في قمة أولويات سوازيلند، حيث يعيش ثلثا الشعب تحت خط مستوى الفقر المعترف به دولياً. وتمَّ تعيين كثير من التدابير اللازمة لتخفيف حدة الفقر ودمجها في استراتيجية التنمية الوطنية، التي تتفق مع إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج العمل المتصل به. غير أن بلده, علىالرغم من كل جهوده، يواجه صعوبات في تحقيق الأهداف بسبب مشاكل عديدة. أول هذه المشاكل وأهمها هو وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، الذي لم يفلت منه أي قطاع من قطاعات السكان. فارتفاع نسب الإصابة بالوباء أوجد عبئاً ثقيلاً على الموارد الوطنية. وأنشئت لجنة استجابة وطنية للطوارئ لتنسيق الجهود الرامية إلى معالجة هذه الآفة، وأعطيت الأولوية في ذلك للوقاية، والعناية، وإسداء المشورة، والمعالجة. واسوأ آثار الإيدز هو ما يقع على الأيتام، الذين يتركون المدرسة لأنهم أصبحوا مسؤولين عن إعالة الأسرة. وإن سوازيلند ملتزمة بالاستراتيجيات المعتمدة للعناية الطبية، وإن كانت، كالدول النامية الأخرى، لا تستطيع دفع الثمن الباهظ للأدوية اللازمة واضطُرَّت إلى الاعتماد على الدعم الذي يأتيها من الآخرين.

٥٢ - ولذلك، قال إن بلده يرحب بالالتزامات التي أخذتها الدول على أنفسها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، التي عقدت في حزيران/يونية ٢٠٠١، لكن خاب أملها عندما رُفِضَ طلبها المساعدة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل الرئوي والملاريا. وتأمل أن يُقبَلَ طلبها الثاني. وأصيبت سوازيلند بنقص حاد في الأغذية يؤثر على خُمس السكان. أما الجفاف، وهو مشكلة متكررة، فقد أعاق بالفعل تقدم البلد نحو تحقيق أهداف إعلان الألفية، ويخشى أن يزداد وضعه سوءاً.

٥٣ - وبينما تظل سوازيلند ملتزمة بالاستثمار في الناس، توجد عوامل أخرى تحبط جهود الحكومة. فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد راكد منذ أواسط التسعينات، ويواجه البلد مستويات بطالة مرتفعة والتزامات خدمة ديون مرتفعة أيضاً. لهذه الأسباب لا يمكن أن يكون الحديث عن أهمية التعاون الدولي والمساعدة الدولية مبالغاً فيه. ولم يفُت الأوان لتخفيف معاناة كثير من الناس في البلدان النامية.

٥٤ - **السيد أحمد** (العراق): قال إن بلداناً كثيرة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ما زالت تعاني اقتصادياً واجتماعياً، مما أدى إلى زيادة البطالة والمرض والفقر. ومن شأن إيجاد نظام اقتصادي دولي عادل أن يساعد على تخفيف حدة مصائب التنمية الاجتماعية في البلدان النامية. وينطوي ذلك على إلغاء ديون أقل البلدان نمواً وفتح الأسواق أمام منتجاتها، وتسهيل نقل التكنولوجيا إليها وتسخير مواردها الوطنية.

٥٥ - وأضاف أنه لم يتم بعدُ تحقيق توقُّعات البلدان النامية؛ ولم تسفر المفاوضات التي أجريت في نيويورك وجنيف عن أي التزامات ملموسة تجاه تلك البلدان. ولم تقدَّم أي توصيات حاسمة بعد مؤتمر قمة كوبنهاغن، ولم تُعقد تعهُّداتٌ ملزمة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية بمساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر وتخفيض الديون. علاوةً على ذلك، لم تُبذَل جهود لبلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية، البالغ ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لمساعدة أقل البلدان نمواً.

٥٦ - ولاحظ أن البلدان النامية، لا سيما في إفريقيا، لا تتلقى الأدوية اللازمة لمكافحة الإيدز بأسعار مقدور عليها، بينما تهتم شركات الأدوية المتعددة الجنسيات بأرباحها فقط.

٥٧ - وأضاف أن العقوبات المفروضة على البلدان النامية تساعد على تقويض استقرارها السياسي والاقتصادي. فالعقوبات التي فرضت على العراق ألحقت ضرراً بالغاً بقطاعات الصناعة والصحة والتعليم والخدمات. وساعدت أيضاً على نشر البطالة والفقر والهجرة الداخلية للسكان.

٥٨ - ونظراً إلى التحوُّل الجديد في الوضع السكاني إلى زيادة أعمار السكان، ازدادت الحاجة إلى مشاركة المسنّين في الخدمات الاجتماعية لتجنُّب تهميشهم والاستعانة بقدراتهم وخبراتهم لما فيه المصلحة العامة. وقال إن الحكومة العراقية سنَّت عدداً من القوانين تعامل المسنّين وفقاً للشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان الدولية.

٥٩ - **السيدة إدستروم** (البنك الدولي): قالت إن الالتزامات التي عقدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، وضعت أساساً لدمج القضايا الاجتماعية في نسيج التنمية. وقد حدث منذ ذلك المؤتمر تحوُّلٌ كبير في فهم التقدم الاجتماعي ووسائل تحقيقه في الإطار المتكامل للتنمية المستدامة، الذي يشمل قضايا اجتماعية واقتصادية وبيئية. وقالت إن الأهداف الإنمائية للألفية ترجمت التزامات كوبنهاغن إلى أهداف ملموسة، وأدى هذا بدوره إلى تحول لم يسبق له مثيل في مفهوم التنمية. فقد أصبح البنك الدولي يفهم أنه لا يمكن تحقيق الأهداف الجديدة إلا بتمكين الناس من تخطيط مستقبلهم هم أنفسهم، وأن الأبعاد الاقتصادية للتنمية جرت يداً بيد مع الأبعاد الاجتماعية. وأوجد نهجُ تخفيف حدة الفقر القائم على أساس الاعتراف بتعدُّد أبعاد الفقر تغيُّراً كبيراً في البنك نفسه. فقد اعترف بأن النمو الكامن في المسؤولية البيئية والاجتماعية أساسيٌّ لتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر، وأنه ضروري للمساهمة في وضع برنامج للتنمية يقوده البلد المعني نفسه ويكون منصفاً ومزوداً بموارد كافية ويقوم على أساس النتائج، ويشمل الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٦٠ - وقالت إن البنك يؤمن بأن أمام المجتمع الدولي فرصة لتشجيع التنمية بتعزيز الصلات السببية بين مؤتمر قمة كوبنهاغن، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وبتغيير الطريقة التي تجرى فيها العمليات على الصعيدين الحكومي-الدولي والمؤسسي. وإن القضايا المتعلقة بقطاعات مختلفة، التي بُحِثَت لتوِّها في الاجتماعات السنوية للبنك، كانت بالفعل مجهوداً للتحرُّك في هذا الاتجاه. غير أن الخطوات الرامية إلى تحقيق التكامل والتنسيق والنتائج لن تكون ذات معنى إلا إذا نُفِّذَت كجزء من الشراكة الجديدة في التنمية، بينما توازِنُ في الوقت نفسه بين الاهتمامات الاقتصادية والاعتبارات البيئية والاجتماعية. وسيواصل البنك، من خلال استراتيجيته الجديدة للتنمية الاجتماعية، تعميم إدراج الاعتبارات الاجتماعية والتمكين في تعاونه مع الحكومات بواسطة تحليله للفقر والأثر الاجتماعي، والعمل والمشاركة مع البلديات، والأمن والضمانات الاجتماعية.

٦١ - وبصورةٍ أعمَّ، يسعى البنك، على كل مستوى من مستويات دورة الحياة، إلى وضع برنامج تمكين. ويلتزم بصورة متزايدة بضمان حصول الشباب على صحة جيدة وتعليم ووظائف. ولتحقيق هذه الغاية ضم جهوده إلى جهود الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية لإقامة شبكة توظيف الشباب. وفيما يتعلق بالمسنّين، عزز تعاونه مع المؤسسات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية بغية تصميم آليات تمويل وإنجاز تضمن دخلاً تقاعدياً لأضعف المسنّين.

٦٢ - وأخيراً، بدأ البنك خطة للمساعدة على جعل التعليم الأساسي واقعاً لكل الأطفال بحلول عام ٢٠١٥ ولضمان المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥. وحُثَّ البنكُ على متابعة مبادرات مماثلة لرفع المستوى في مجالين حاسمين، هما: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)/الأمراض المعدية، والماء والمرافق الصحية. وإن البنك على استعداد لمساعدة اللجنة على النظر في طرق لمواجهة التحدِّيات الأساسية وللقفز ببرنامج التنمية مرة أخرى إلى الأمام.

٦٣ - **السيد لانغمور** (منظمة العمل الدولية): قال إن من الضروري جداً دمج السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لأن الانقسام التقليدي بينهما أساس سيِّئ لحل المشاكل الكبيرة في قطاعين اثنين في عصر العولمة. وقد أسفر نهجٌ اقتصاديٌ ضيق إزاء سياسات الاقتصاد الكلي والهيكلة والاقتصاد الجزئي عن انخفاض النتائج الاقتصادية والاجتماعية وعدم جني الفوائد التامة للتكامُل. وإن التقدم المتزامن في تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت، وتحسين الأمن الاقتصادي- الاجتماعي، وتعزيز الحقوق الأساسية والحكم الديمقراطي، وتطوير المؤسسات السليمة اللازمة لأداء الأسواق بكفاءة — هذه كلُّها - يمكن جعلُها تساند بعضها بعضاً.

٦٤ - ومن شأن نمو الفرص للعمل اللائق والعمالة أن يعزز هذا التقدم. علاوةً على ذلك، نظراً إلى أن الدخل الآتي من الوظيفة هو العامل الرئيسي الذي يقرر الرفاه الاقتصادي، ولا يمكن التغلب على الفقر دون الحصول على عمل منتج. ومع ذلك ، تُرى نسبة البطالة والعمالة الناقصة في معظم البلدان مرتفعة إلى حد الكارثة. وتعود نسبة نمو العمالة بصورة جزئية إلى الخيار السياسي: فلا توجد قوانين طبيعية غير قابلة للتغيير تملي على الناس أن يكون وجود نسب معينة من البطالة أمراً محتوماً. ومن الضروري اعتماد هدف العمالة الكاملة. وعندما تفعل البلدان والمجتمع الدولي ذلك تتطور جميع السياسات تلقائياً.

٦٥ - وقال إن الالتزام الوطني بتعزيز العمالة يؤدي تلقائياً إلى إدراج استراتيجية عمالة وطنية في الخطط الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. ولا يعود من الممكن النظر في الاستقرار من حيث تخفيض التضخم المالي فقط، وإنما ينبغي أن يصبح الهدر الأكبر لإمكانيات البشر المفقودة محور تركيز أساسي، بغية زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب. ولما كانت الخدمات البشرية، كالتعليم والعناية الصحية، تقوم على كثافة اليد العاملة، فإن توسيعها يساهم مساهمة كبيرة جداً في نمو العمالة.

٦٦ - ومن الأساسي أن تؤيد البلدان الغنية هذه السياسات بمزيد من المعونة، وإلغاء الديون، وتوسيع وتعميق السلع العمومية العالمية، وزيادة إمكانيات وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، ومشاركة البلدان النامية مشاركة أكثر إنصافاً في حكم العالم. ويوجد لدى البلدان، كلٍّ بمفردها، إمكانيات كبيرة لسياسات توليد العمالة باتخاذ تدابير مستقلة. والمطلب الرئيسي في ذلك هو الالتزام المطَّرِد بالعمالة التامة كشرط لا بد منه لتكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.